إقبال ضعيف على شراء المواد الغذائية.. مسلسل رفع الأسعار مستمر؟

الحلاق لـ«الوطن»: من يتحدث عن استغلال التجار يضحك على نفسه وغير مطلع على واقع الأسواق

حزوري لـ«الوطن»: رفع الأسعار في منتصف الشهر توقيت خاطئ

رامز محفوظ - نوار هيفا

بعد ذريعة ارتفاع سعر الصرف جاءت اليوم ذريعة ارتفاع أسعار المحروقات ليواصل التاجر حلقات مسلسل استغلال حاجة المواطن لتأمين حاجاته الأساسية والضرورية كي يضيف لرصيده المالي رصيداً إضافياً جديداً على حساب لقمة عيش المواطن الذي بات لا يعلم ماذا يجري في السوق، والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا تشكل المحروقات من نسبة التكاليف التي يدفعها التاجر أو الصناعي؟ وهل نسبة الزيادة في الأسعار منطقية وتواكب نسبة الزيادة في أسعار المحروقات؟

عدد من تجار المفرق في بعض أسواق دمشق أكدوا لـ«الوطن» أن الإقبال على شراء المواد حتى الغذائية منها انخفض وحركة البيع تعتبر ضعيفة نتيجة ارتفاع الأسعار الكبير ناهيك عن عدم توفر المواد بالشكل المطلوب، مبينين أن أسعار المواد التي يشترونها تختلف بين تاجر جملة وآخر وليس هناك سعر موحد للمواد، لذا يلجؤون نتيجة عدم ثبات الأسعار وانخفاض تصريف المواد لشراء كميات محدودة.

من جهته استبعد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق ارتفاع الأسعار بنسبة كبيرة عقب زيادة الرواتب والأجور، مؤكداً أنها بين ٥ و٧ بالمئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أن نسبة المحروقات من التكاليف تختلف حسب المنتَج، فبالنسبة لبعض المنتجات الصناعية تشكل المحروقات من التكاليف نسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة لكن المشكلة ليست بالمحروقات اللازمة لعملية الإنتاج إنما المشكلة بتأمين المواد الأولية وبيع المنتجات النهائية والأعباء والمصاريف التي تتعلق بالمحروقات التي أصبحت كلها مرتفعة.

وأكد أن زيادة الأسعار ليست بسبب زيادة الرواتب إنما بسبب زيادة الأعباء والنفقات والمصاريف المدفوعة من المنتج التي تلعب من خلالها أسعار المحروقات دوراً كبيراً، مشيراً إلى أن المشكلة بعدم توفر المحروقات رغم رفع سعرها التي تخضع لابتزاز تجار سوق السوداء الأمر الذي أدى لارتفاع التكلفة بشكل اكبر.

وبخصوص انتشار حالة الجشع بين بعض التجار واستغلالهم لموضوع ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع الرواتب بين الحلاق الأتي: نسبة زيادة الأسعار والتضخم أكبر من نسبة زيادة الرواتب والأجور، علماً أن الزيادة الصافية للرواتب والأجور هي أقل من ١٠٠ بالمئة والسبب أن الزيادة ستؤدي إلى خضوع الرواتب إلى نسب ضريبية عليا قد تصل إلى ١٨ بالمئة، وبالتالي النتيجة هي انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن وخاصة ذوي الدخل المحدود (العامل والموظف).

وأشار د. حزوري إلى أن الموجة الأولى من ارتفاع الأسعار حصلت نتيجة هذه القرارات، التي أدت إلى تدني القوة الشرائية لليرة السورية، وأثرت بشكل مباشر في سعر الصرف سواء عبر نشرة الحوالات والصرافة لدى مصرف سورية المركزي الذي رفعها من ١٠٣٠٠ ل.س إلى ١٠٧٠٠ ل.س، أم في السوق الموازية.

ولفت د. حزوري إلى أن التوقيت الخاطئ تمثل في إصدار قرارات رفع الأسعار في منتصف الشهر، بينما زيادة الرواتب التي وأوضح د. حزوري أن النتيجة الأولية للقرارات الحكومية أصبحت على الشكل الآتي: نسبة زيادة الأسعار والتضخم أكبر من نسبة زيادة الرواتب والأجور، فارق بين ١٥ يوماً و٤٥ يوماً، فالرواتب سيدفع للموظفين الذين يستلمون رواتبهم مقدماً اعتباراً من أول أيلول أي بعد ١٥ يوم، بينما الأغلبية الذين يستلمون رواتبهم في نهاية الشهر، لن يستفيدوا من الزيادة قبل ٤٥ يوم من الآن (أي في أول تشرين الأول)، ولذلك الموجات الإضافية واللاحقة لارتفاع الأسعار والتضخم لم تحصل بعد.

وبين د. حزوري أن التضخم وتغير سعر الصرف سيأكل الوفورات التي ستتحقق في الموازنة، وستنعكس سلبياً على موازنة عام ٢٠٢٤، وسيكون الوضع أكثر صعوبة، وخاصة في ظل بقاء العقلية نفسها التي ترسم السياسة النقدية والمالية من دون تغيير.

واقترح د. حزوري أنه كان الأجدى على الحكومة، أن تتخذ قرارات تحد من الهدر أعلن عنها، لن تطبق إلا اعتباراً من بداية الشهر القادم، وفي معظم دول العالم، يتم ربط زيادة الأسعار مع زيادة الرواتب بالتوقيت نفسه، مضيفاً إنه لدينا هناك علماً أن الزيادة الصافية للرواتب والأجور هي أقل من ١٠٠ بالمئة والسبب أن الزيادة ستؤدي إلى خضوع الرواتب إلى نسب ضريبية عليا قد تصل إلى ١٨ بالمئة، وبالتالي النتيجة هي انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن وخاصة ذوي الدخل المحدود (العامل والموظف).

وأشار د. حزوري إلى أن الموجة الأولى من ارتفاع الأسعار حصلت نتيجة هذه القرارات، التي أدت إلى تدني القوة الشرائية لليرة السورية، وأثرت بشكل مباشر في سعر الصرف سواء عبر نشرة الحوالات والصرافة لدى مصرف سورية المركزي الذي رفعها من ١٠٣٠٠ ل.س إلى ١٠٧٠٠ ل.س، أم في السوق الموازية.

ولفت د. حزوري إلى أن التوقيت الخاطئ تمثل في إصدار قرارات رفع الأسعار في منتصف الشهر، بينما زيادة الرواتب التي

> جمعية حماية المستهلك: هناك ندرة في المواد وخصوصاً الغذائية في صالات السورية للتجارة

والفساد، والتهرب الضريبي لدى الحيتان، وتسعى لرفع كفاءة الإنفاق العام، وتستثمر بشكل أمثل الأملاك العامة، وتدعم الإنتاج الحقيقي عوضاً عما قامت به من قرارات ستكون نتائجها كارثية على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن.

بدوره أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط في تصريح لـ«الوطن» أن أعضاء من الجمعية كثفوا جولاتهم على الأسواق خلال اليومين الماضيين ولاحظوا انتشار حالات الفوضى والتفاوت في الأسعار بين سوق وآخر بشكل أكبر من السابق، مبيناً أن الرقابة التموينية على الأسواق ضعيفة وليست كما يجب نتيجة وجود نقص كبير في عدد المراقبين التموينيين الذين لا يستطيعون تغطية السوق مطالباً بزيادة عدد المراقبين التموينيين بأسرع وقت ممكن.

ولفت إلى أن سعر الفروج ارتفع بشكل كبير خلال اليومين الماضيين بعد صدور قرار زيادة الرواتب ووصل سعر كيلو الشرحات لأكثر من ٥٥ ألفاً ونتيجة لذلك تم التواصل بشكل فوري مع وزارة التجارة الداخلية التي قامت بدورها بإصدار نشرة سعرية جديدة حددت من خلالها سعر كيلو الشرحات بـ٥٠ ألف ليرة ورغم تحديد السعر ليس هناك التزام من نسبة كبيرة من الباعة بالسعر المحدد، ناهيك عن انتشار حالات الغش من خلال حقن الفروج وأجزائه بالمياه من أجل زيادة وزنه.

وأشار إلى وجود ندرة في المواد وخصوصاً الغذائية حالياً في صالات السورية للتجارة وعدم توافر اللحوم البيضاء في معظم الصالات، مطالباً السورية للتجارة بأن تعمل على توفير كل المواد في صالاتها وتمارس دورها بالتدخل الايجابي بشكل فعلي على الأرض.

وأوضح أن أعضاء من المكتب التنفيذي ومن مجلس محافظة دمشق قاموا خلال اليومين الماضيين بجولات على الأسواق واكتفوا بالتقاط الصور في الأسواق من أجل نشرها على صفحة المحافظة بعيداً عن القيام بدورهم المنوط بهم بخصوص الأسواق والأسعار، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن السلامة الغذائية لمعظم المنتجات غائبة ولابد من التركيز على هذا الموضوع باعتباره من الموضوعات المهمة التي تمس سلامة المواطن.

«محروقات» توضح: إلغاء محطات بيع البنزين الحر سيؤدي إلى تخفيض مدة الرسالة

الوطن

أكدت شركة محروقات في بيان لها أنه بعد أن تم توحيد سعر مبيع مادة البنزين لم يبقَ مبرر لوجود محطات وقود تبيع بالسعر الحر، لذلك تمت إعادة هذه المحطات إلى محطات تبيع المادة بموجب نظام الرسائل، وبالتالي أصبح بإمكان أي صاحب بطاقة الارتباط بهذه المحطات.

وبيّنت الشركة أن الكميات التي كانت توزع بالسعر الحر من خلال هذه المحطات سيتم بيعها بموجب رسائل وهذا سيؤدي إلى تخفيض مدة الرسالة.

«الزراعة والموارد المائية» تناقشان خطة (٢٠٢٣-٢٠٢٤) الزراعية

دورة زراعية مثالية والتوسع بزراعة البقوليات

قطنا لـ«الوطن»: لن نتوسع بالزراعات إلا وفق الموارد والموازنة المائية

رعد: المساحات المروية بشبكات الري الحكومية بلغت هذا العام حوالي ٢٧٠ ألف هكتار

هناء غانم

روزنامة جديدة وضعتها وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة الموارد المائية لتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم ٢٠٢٣- ٢٠٢٤. في ظل الظروف والمتغيرات المناخية التي يواجهها القطاع الزراعي والذي يتطلب التعاون لإدارة الموارد بشكل سليم لتنفيذ الخطة بتنسيق عالي المستوى.

وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا أكد بداية أنه يجب ألا نتوسع بالزراعات إلا حسب العوامل البيئية والموارد المتاحة بشكل مستدام أي ألا يكون التخطيط على المستوى الكلي، وإنما على المستوى المكاني، والأخذ بالحسبان الموازنة المائية وما المتاح للاستثمار الزراعي والأهم نوع الزراعات التي يجب أن تزرع والتي يجب أن تتحمل الجفاف والظروف المناخية، لافتاً إلى ضرورة التركيز على تنفيذ دورة زراعية مثالية والتوسع بزراعة المحاصيل البقولية.

تحد جديد

الوزير قطنا أكد لـ«الوطن» أننا هذا العام أمام تحد كيف يمكن ضبط الاستثمارات الزراعية والاستثمار بالموارد المتاحة من أراض ومياه مع تحقيق الاستدامة بالتكامل مع وزارة الموارد المائية لتنفيذ القوانين والأنظمة الخاصة بإدارة الموارد حيث تقوم الوزارة بتوفير كل ما يلزم لتأمين مستلزمات الإنتاج ووضع روزنامة زراعية توضع بتصرف الوزارات المختصة مع برنامج زمني لتنفيذها ضمن الإمكانيات المتاحة مشيراً إلى أن هذا العام سيتم التركيز على تأمين مستلزمات الإنتاج من السوق المحلية بالأسعار الرائجة.

الوزير قطنا أشار خلال الاجتماع إلى أن إعداد الخطة يتم وفقاً للموارد المائية والأرضية المتاحة للاستثمار مكانياً من اللجان الزراعية الفرعية ومناقشتها مع الجهات ذات الصلة لاعتمادها تمهيداً لرفعها لرئاسة مجلس الوزراء لإقرارها، لافتاً إلى أن الخطة الزراعية تحصر ميزان استعمال الأراضي والموازنة المائية وتحدد الإمكانيات اللازمة من مستلزمات الإنتاج لزراعة المساحات القابلة للاستثمار الزراعي لإنتاج المحاصيل المطلوبة لتوفير احتياجات السكان من الغذاء واحتياجات الصناعة المختلفة سواء التحويلية والغذائية أم توفير احتياجات التصدير. مشيراً إلى دور للقطاع الخاص في تأمين مستلزمات الإنتاج بشكل رئيسي، مشيراً إلى أن المصرف الزراعي يقوم بتوفير التمويل الزراعي اللازم وخاصة أنه تم تعديل جدول الاحتياج ورفع معدلات التمويل أنواع الزراعات ولجميع الفلاحين، حيث يمكنهم الحصول على القروض الزراعية سواء بالتمويل النقدي أم العيني لتوفير مستلزمات الإنتاج.

التخطيط المكاني

وأوضح أن الجديد في الخطة لهذا الموسم هو التخطيط المكاني حسب الموارد المائية والأرضية المتاحة وليس التخطيط فقط وفق مناطق الاستقرار، مع التركيز على اتباع دورة زراعية مثالية والتوسع بزراعة المحاصيل البقولية بأنواعها لتحسين خواص التربة وزيادة خصوبتها وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية من الذرة والفصة وفول الصويا لتأمين احتياجات الدواجن والثروة الحيوانية من الأعلاف وتخفيف فاتورة الاستيراد والاعتماد على التسميد الحيوي والعضوي والفيرمي كومبوست ضمن بدائل استخدام الأسمدة لصعوبة استيراد الأسمدة الكيميائية وخاصة اليوريا.

المياه في الوقت المناسب

وزير الموارد المائية الدكتور تمام رعد أكد أنه تم التركيز في إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم على المساحات المروية بشبكات الري الحكومية التي بلغت هذا العام حوالي ٢٧٠ ألف هكتار، حيث تقوم وزارة الموارد المائية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتقديم مياه الري في الوقت المناسب وإجراء أعمال الصيانة للسدود وخطوط الري ومحطات الضخ في فترة التوقف قبل بداية موسم الري القادم، لافتاً إلى أن المحدد الأساسي لكميات الري المتاحة هو التغيرات المناخية والمتاح المائي في السدود، وسيتم تقييم الخطة الزراعية للموسم القادم بما يتناسب مع حجم التخزين المتاح في السدود، وقد تم الانتهاء من حصر الآبار المرخصة وغير المرخصة وسيتم التخطيط للزراعة على الآبار بما يضمن الاستثمار الأمثل للمياه الجوفية ويحافظ على استدامتها، حيث اتخذت الوزارة جملة إجراءات لذلك، وتقديم تسهيلات لمنح القروض لاستخدام الطاقات المتجددة في الري على الآبار وتحديد المناطق التي فيها متجدد مائي.

٧٠ بالمئة من الصادرات هي صادرات زراعية!

رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو أكد لـ«الوطن» أن الصادرات الزراعية تشكل أكثر من ٧٠ بالمئة من مجمل الصادرات السورية والتي هي مقبولة وجيدة إلى حد ما. والقطاع الزراعي رافد للاقتصاد الوطني. لافتاً إلى أنه سيتم تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي للمحاصيل غير الاستراتيجية ضمن الإمكانيات المتاحة بالإضافة إلى دعم تسويق المحاصيل الرئيسية والمحاصيل الأخرى في السوق المحلية والخارجية، مشيراً إلى أن المنتجات الزراعية بجميع أشكالها متوافرة في الأسواق.

وعن نسب تنفيذ الخطة قال إنها تختلف من محافظة إلى أخرى وأن نسب التنفيذ مقبولة في هذه الظروف وهناك جهود تبذل لتحسين القطاع الزراعي.

الفلاح غير راض عن الأسعار

وأوضح عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن مطالب الفلاحين الوحيد هو تأمين مستلزمات العملية الزراعية وكل ما يتعلق بالمحاصيل الزراعية ولجميع المحاصيل وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة ومحروقات. وأشار إلى أن هذا العام لم يكن هناك رضا من الفلاحين عن الأسعار التي وضعتها الحكومة للمحاصيل الزراعية ولاسيما في منطقة الحسكة حيث هناك ضغوط واجهها الفلاح وكان هناك ما يقرب من مليون ونصف مليون طن من القمح منعت من الوصول إلى مراكز الشراء التابعة للدولة وذهبت لمليشيا قسد في المناطق التي هي خارج السيطرة وبمبالغ كبيرة.

توزيع الأدوار

بدورها مديرة التخطيط والتعاون الدولي المهندسة نازك العلي أوضحت أنه تم تحديد خطة المساحة المروية للموسم الزراعي (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بما يتوافق مع الموارد المائية المخصصة للزراعة حسب كل مصدر مائي في كل محافظة، وإن الوصول إليها يرتبط بتوافر مستلزمات التشغيل (المحروقات- الكهرباء- الصيانة) للآبار وشبكات الري والمضخات الحكومية والخاصة.

وأكدت أنه تم تحديد دور الوزارات والجهات المعنية في إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية والبداية من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والتي يتركز دورها حول إعداد الخطة الإنتاجية وتتبع تنفيذها والتنسيق مع جميع الجهات لتوفير المستلزمات، ومهمة وزارة الموارد المائية إعداد الموازنة المائية وإدارة وتنظيم الموارد المائية اللازمة لري المساحات المروية وتشغيل وصيانة شبكات الري الحكومية.

أما وزارة الصناعة فيتمثل دورها في تأمين الأسمدة وفق برنامج زمني وبشراء المحاصيل الإستراتيجية المقرر شراؤها من القطن والشوندر والتبغ وما يلزم الصناعات الغذائية إضافة إلى دورها في تنظيم تصنيع المنتجات الزراعية في القطاع الخاص.

ومهمة وزارة النفط والثروة المعدنية تأمين المحروقات اللازمة للقطاع الزراعي، ووزارة الكهرباء تعمل على تأمين الطاقة لتشغيل الآبار والمنشآت، على حين تقوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بشراء محصول القمح وتنظيم تسويق المنتجات الزراعية والتسعير، ليأتي دور وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتنظيم استيراد وتصدير مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد أن تقوم وزارة المالية بتوفير الاعتمادات اللازمة للتنفيذ وتنمية وتطوير القطاع. وتقوم وزارة الإدارة المحلية والبيئة بمتابعة تنفيذ الخطط الحكومية الزراعية من خلال اللجنة الفرعية المشكلة برئاسة المحافظين، وتقديم التسهيلات الممكنة لتأسيس وإنشاء المنشآت الصناعية الزراعية، والعمل على حماية الموارد الطبيعية البيئية (حراج).

أما هيئة التخطيط والتعاون الدولي فدورها ينحصر بالتنسيق والمتابعة والمشاركة في إعداد الإستراتيجيات والخطط الإنتاجية والاستثمارية وتقييم التنفيذ. ويمنح المصرف الزراعي التعاوني القروض الزراعية عيناً ونقداً وفق جدول الاحتياج وتوزيع الأسمدة، بينما يسهم الاتحاد العام للفلاحين في إعداد وتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية وإدارة التنظيم التعاوني، أما الإشراف على الغرف الزراعية ودعم المزارعين ومنح شهادات المنشأ فهي مهمة اتحاد الغرف الزراعية، أما نقابة المهندسين الزراعيين فتعمل على تقديم الخدمات الفنية والدعم الفني للفلاحين والمزارعين إضافة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الزراعية بما يخدم نهوض وتطور القطاع.

كشتو:

٧٠ بالمئة من الصادرات زراعية

الخليف:

الفلاح غير راضٍ عن الأسعار